قال إنه سيضع لدى «الهاكا» طلبا لفضح تقرير إخباري بـ «دوزيم» حول أسعار الكهرباء

الخلفي يحاول تبرير تأخر قوانين الصحافة ويجدد تعاهده بإلغاء العقوبات السالبة للحرية

■ أنس رضوان

في الوقت الذي يبدي عدد من الفاعلين في الحقل الإعلامي تذمرهم بخصوص تأخر إخراج قوانين الصحافة والنشر، برر مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة، هذا التأخر بكون الوزارة «لم تريد حرق المراحل، لأن ذلك سيكون على حساب هذا الإصلاح».

وأوضح الصحفي السابق، خلال مداخلة له أثناء ندوة دولية حول موضوع: «السياسات العمومية وتنظيم قطاع الصحافة بالمغرب. مشاريع قوانين الصحافة»، نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس بالدار البيضاء، أن هذا التأخير كان من أجل طرح هذه المواضيع على طاولة النقاش المستفيض، وذلك لتفادي «خوض نقاش جديد بعد المصادقة على القوانين مثلما حصل سنة 2002»، بحسب قول الوزير.

وأكد الخلفي، مرة أخرى، أن التوجهات الكبرى لإصلاح قوانين الصحافة والنشر تتمثل في إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بعقوبات بديلة، وإرساء آليات ديمقراطية ومستقلة للتنظيم الذاتي تعزز من مكانة استقلالية الصحفي، وجعل منع الصحف أو حجب المواقع الإلكترونية اختصاصا حصريا للقضاء، وتحقيق الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية، وضمان حرية الوصول إلى المعلومة.

بالإضافة إلى ذلك، شدد مصطفى الخلفي، على أن «من بين التوجهات الأساسية للإصلاح توفير الحماية القضائية لسرية المصادر»، موضحا أن هذه الحماية «تقتضي عدم الكشف عن المصادر إلا بقرار قضائي»، منبها أن «الأمر يتعلق بحالات محدودة ينص عليها القانون، وهي الأمن الوطني والدفاع والحياة الخاصة للأفراد، وهي حالات جرى الاجتهاد الحقوقي في مجال حرية الصحافة على المستوى الدولي حولها».

وفي ما يشبه تقطيرا للشمع على مديرة الأخبار بـ «الدوزيم» سميرة سيطايل، دون أن يذكرها بالاسم، قال الوزير إن الصحافة ليست فوق الانتقاد، وأن الانتقاد الموجه للصحافة لا يمكن أن يعتبر بأي حال من الأحوال مسا بحرية التعبير، مضيفا أن هناك حاجة إلى تأسيس ثقافة الاختلاف، والقبول بالرأي الآخر، والتوازن في التعاطي مع القضايا، وهي حاجة دائمة ومتجددة، وتمثل جوهر الوظيفة الديمقراطية للإعلام، باعتبار أن الديمقراطية لا يمكنها أن تتقدم في غياب صحافة حرة ونزيهة، على حد قوله. وأعلن أنه سيضع طلبا لدى الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري (الهاكا) حول أحد التقارير الإخبارية، التي تناولت هذا الأسبوع مسألة سعر الكهرباء، بالقناة الثانية، وذلك بخصوص مدى احترام التوازن، والرأي، والرأي الآخر، وتعددية الآراء... كما «ساحيل نفس الطلب على لجان الأخلاقيات داخل القنوات المعنية»، يقول الوزير.

وشدد الخلفي على أنه «لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعود إلى الوراء، وأن نتصور تدخلا من قبل السلطة التنفيذية في الإعلام»، مضيفا أنه «في نفس الوقت لا يمكن أن تؤول استقلالية الإعلام بأن يصبح خارج مراقبة الهيئات التي أرساها الدستور؛ ممثلة في الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري، وهي الهيئة المخولة حصريا أن تقوم بالمراقبة. وبالتالي، فإن التطور الديمقراطي يقتضي تقوية دور هذه الهيئات».

من جهته، أوضح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن النقاش العمومي الذي عرفه المغرب حول قطاع الإعلام، خلص إلى أن هذا الأخير «تشوبه اختلالات هيكلية وقانونية تتطلب حلولا للنهوض به»، مشيرا إلى أن «هذه الحلول يجب أن تهدف إلى دعم مهنيته وتنوعه وتعدديته... ووضع معايير قانونية وأخلاقية ترسخ جودة مضامينه وتقوية كفاءاته البشرية».

وفي نفس السياق، شدد الصبار، على أن قطاع الصحافة بمختلف مكوناته «يحتاج إلى مناخ قانوني، تنظيمي، ومؤسساتي جديد»، ما من شأنه أن يواكب التطورات الحقوقية والأخلاقية والاقتصادية والتكنولوجية، وذلك بهدف جعله بالفعل قطاعا يستجيب

Conseil national des droits de l'Homme

النهار المغربية
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

فاس

أوضاع وحقوق الأشخاص الذين يعانون من إعاقة التوحد

6/3083

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس- مكناس مؤخرا لقاء تواصليا بفاس بهدف دراسة مختلف المقاربات التي يجب اعتمادها من أجل النهوض بحقوق الأشخاص الذين يعانون من إعاقة التوحد وخصص هذا اللقاء، الذي حضره خبراء ومختصون وباحثون، لمناقشة مختلف التصورات الممكنة من اجل صياغة مقترحات عمل تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية في أفق صياغة برنامج ترافعي وطني مندمج للنهوض بهذه الفئة الهشة ودعم الأسر المعنية.

وساهم في تأطير هذا اللقاء، الذي يندرج تنظيمه في إطار الحملة الوطنية التي أطلقها تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب تحت شعار « أنا مختلف مثلك » بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبشراكة وتعاون مع عدة جمعيات ومنظمات، مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتستهدف هذه الحملة الوطنية تعبئة الرأي العام والفاعلين المؤسساتيين الحكوميين وغير الحكوميين للاعتراف بالتوحد كقضية وطنية والنهوض بحقوق هذه الفئة وحمايتها عبر إدماجها كمكون من مكونات السياسات العمومية.

وقدم المشاركون في هذا اللقاء، الذي انتظم في إطار ورشات علمية، مجموعة من العروض والمداخلات التي ركزت بالخصوص على إبراز دور المجتمع المدني في التعريف بوضعية هذه الفئة الهشة والإكراهات التي تعترضها سواء في البيت أو المدرسة وداخل المجتمع.

كما تحدثوا عن الأدوار التي يجب ان تضطلع بها السياسات العمومية في مجال إدماج الأشخاص التوحديين والتي يجب أن ترتكز على مقاربة تأخذ بعين الاعتبار وضعية هؤلاء الأشخاص سواء في الجانب النفسي أو التربوي والطبي .

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

EL ASSIMA Post
العاصمة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الخلفي يدعو إلى إطلاق الجيل الثاني من الإصلاحات في قطاع الصحافة

الصبار: قطاع الصحافة بمختلف مكوناته بحاجة إلى مناخ قانوني وتنظيمي ومؤسساتي جديد

20/12

الرباط: خاص

دعا مصطفى الخلفي وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة، إلى إطلاق الجيل الثاني من الإصلاحات في قطاع الصحافة والإعلام.

وأكد الخلفي في الندوة الدولية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس (الجمعة) في الدار البيضاء، حول موضوع "السياسات العمومية وتنظيم قطاع الصحافة في المغرب" على ضرورة إنجاح الجيل الثاني من هذه الإصلاحات، التي تحتمها الالتزامات الدولية للمغرب ومقتضيات الدستورية الجديدة التي أرست عددا من التوجهات، منها على الخصوص، الحق في الوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة، وتشجيع التنظيم الذاتي للمهنيين وحماية التعددية اللغوية والسياسية والثقافية في المجال السمعي البصري.

وفي معرض حديثه عن أهم مستجدات مشاريع قوانين الصحافة المعروضة حاليا على المهنيين لإبداء الرأي، تلقته (و م ع)، أن الوزير أشار إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بعقوبات بديلة والحماية القضائية لسرية المصادر، وجعل منع الصحف والمواقع الإلكترونية بيد القضاء والاعتراف القانوني بالصحف الإلكترونية.

وأبرز الوزير الحاجة إلى تحسين وتطوير مشروع مدونة الصحافة والنشر التي تم الاشتغال عليها طوال السنتين الماضيتين من أجل تحسين المناخ الصحافي بالمغرب، داعيا إلى تكريس ثقافة الاختلاف والقبول بالرأي الآخر، واستكمال تحرير المشهد السمعي البصري، مع الحرص على تحقيق الجودة وإرساء إعلام حر وديمقراطي يستجيب للتحديات التكنولوجية وانتظارات المغاربة في الوقت نفسه.

من جهته، أبرز محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تنظيم هذا اللقاء الدولي يشكل مناسبة للنقاش وتبادل الرأي والتفاعل الحقوقي بين ممثلي السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، والمهنيين وإطارهم النقابي ومنظمات المجتمع المدني من خبراء مغاربة ودوليين، حول أهم إشكاليات المشهد الإعلامي والصحافي، خصوصا الحقوق الأساسية للصحافيين، والوضع القانوني للمقاولة الصحفية وسبل تطويرها، وتنظيم المهن المرتبطة بقطاع الصحافة والمجلس الوطني للصحافة.

واعتبر الصبار، أن قطاع الصحافة بمختلف مكوناته بحاجة إلى مناخ قانوني وتنظيمي ومؤسساتي جديد ملائم يواكب التطورات الحقوقية والأخلاقية والاقتصادية والتكنولوجية، حتى يكون بالفعل قطاعا منفتحا وتعدديا ومهنيا يستجيب لحاجيات المواطنين في الإخبار والمعرفة والترفيه.

وأوضح الصبار، أن النقاش العمومي الذي عرفه المغرب حول قطاع الإعلام عشية إقرار الدستور خلص إلى وجود اختلالات قانونية ومبكلية تتطلب حلولا للنهوض به، في إطار دعم مهنيته وتنوعه وتعدديته ووضع معايير قانونية وأخلاقية ترسخ جودة مضامينه وتقوية كفاءات العنصر البشري والمؤسساتي".

من جانبه، أبرز حسن سملالي رئيس مؤسسة إدريس بن زكري للديمقراطية وحقوق الإنسان أن أهمية هذه الندوات تكمن في كون خلاصتها العملية تتبلور إلى مشاريع قوانين في قطاع الصحافة والإعلام من شأنها أن تؤسس لـ"حرية هذا القطاع".

وأضاف سملالي، أن حرية الصحافة تعد لبنة أساسية وبناء محوريا لآليات الديمقراطية الحديثة التي "لا يمكن الحديث فيها عن بلد ديمقراطي لا تتوفر فيه حرية فعلية للصحافة"، داعيا إلى تفعيل هذه القواسم المشتركة والقوانين وضمان الدستور للحق في الإعلام.

وتناقش هذه الندوة أربعة محاور رئيسية تهم الحقوق الأساسية المرتبطة بحرية الصحافة (الحق في الوصول إلى المعلومات وحماية المصادر، وحقوق المؤلف، وحماية الخصوصية، وعدم التحريض على العنف والتشهير والتحريض على الكراهية والتمييز)، والمجلس الوطني للصحافة (الإجراءات التنظيمية وأخلاقيات المهنة وتسوية النزاعات)، والوضع القانوني للمقاولات الصحافية والصحافيين، تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الصحافة (الطباعة والتوزيع والإشهار والتكوين والتكوين المستمر للصحافيين).

وتتمحور أشغال اللقاء الذي يتواصل على مدى يومين، بمشاركة عدد من المهنيين وممثلي المجتمع المدني والباحثين المغاربة والدوليين حول جملة من المواضيع التي تتعلق بتحديات الصحافة في المغرب وحقوق الصحافيين، وحرية الصحافة والمسؤولية، وتنظيم المقاولة الصحافية وقانون الصحافي المهني، والتنظيم الذاتي للصحافة ومدونة أخلاقيات المهنة.

وكان مصطفى الخلفي، أوضح أول أمس الخميس، خلال الندوة الصحافية على انعقاد مجلس الحكومة، أنه لا توجد هناك أي مواجهة بين الإعلام العمومي والحكومة، معتبرا أن أي اختلالات مهنية تتصدى لها الهيئات المختلفة المتمثلة في الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ولجنة الأخلاقيات.

وأوضح الخلفي، أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها في الجوانب المالية والإدارية، والاختلالات المهنية التي تقع، قائلا "مثل ما شهدنا أخيرا فيما يتعلق بتغطية موضوع الزيادة في أسعار الماء والكهرباء، وهي اختلالات نعتقد أن لها المؤسسات الكفيلة، مؤكدا أن المغاربة واعون ويتطلعون إلى إعلام مهني.

وأضاف، "إن القضية بالنسبة إلينا هي قضية مهنية لا أقل ولا أكثر، وعندما أركز على هذا الأمر حتى أكون واضحا، أن العلاقة التي تحكمنا كما الدولة مع كل المؤسسات العمومية، هي علاقة يؤطرها القانون، والعاملون في هذه المؤسسات التي هي بمثابة مرافق عمومية أيضا مدعوون إلى احترام القانون".

مصطفى الخلفي وزير الاتصال خلال مشاركته بندوة الدارالبيضاء، يوم أمس (خاص)

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

11986/7

Errachidia

Caravane de sensibilisation à l'autisme

La commission régionale des droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate organise, le 4 juin prochain à Errachidia, une caravane régionale de communication sur l'autisme.

Selon un communiqué de la commission, cette caravane, qui s'inscrit dans le cadre de la campagne nationale de communication sur l'autisme lancée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en commémoration de la Journée mondiale de sensibilisation à l'autisme célébrée le 2 avril de chaque année, vise à promouvoir le débat entre les intervenants et les personnes concernées sur la nécessité d'intégrer les droits des autistes dans les programmes locaux de développement, notamment dans les domaines de l'éducation, la santé, la formation professionnelle, le sport et la culture.

Cette caravane régionale s'articulera autour de plusieurs ateliers axés notamment sur les acteurs locaux, les familles et les associations ainsi que les jeunes.

Les ateliers porteront sur l'élaboration d'une vision commune sur la sensibilisation à l'autisme à la lumière des dispositions des conventions internationales et des engagements du Maroc à cet égard, les problématiques liées à la maladie ainsi qu'aux défis auxquels font face les familles dans la prise en charge de leurs enfants.

Cette caravane régionale s'inscrit dans le cadre de la campagne nationale sur l'autisme, lancée le 1er avril dernier par le collectif Autisme Maroc, en partenariat avec plusieurs institutions et organismes nationaux et internationaux.

Conseil national des droits de l'Homme

Mme Navi Pillay:

«Le Maroc connaît une transition importante et établit des normes élevées grâce à ses lois et sa Constitution»

«Le Maroc connaît une transition importante et établit des normes élevées grâce à ses lois et sa Constitution» qui donne la primauté aux conventions internationales, a affirmé, jeudi à Rabat, la Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme, Mme Navi Pillay.

Depuis la dernière visite effectuée au Maroc par un Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme, il y a 13 ans, le Royaume «a fait de grands progrès évidents vers une meilleure promotion et protection des droits de l'Homme», dont le catalyseur a été l'Instance Equité et Réconciliation (IER), créée en 2004 pour enquêter sur les violations passées des droits humains, a relevé Mme Pillay lors d'une conférence de presse organisée au terme de sa visite officielle au Maroc (26-29 mai).

La responsable onusienne a aussi noté avec satisfaction le renforcement de plusieurs institutions nationales indépendantes, notamment le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'institution du Médiateur, la création de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme qu'elle a qualifiée d'«évolution appréciable» et l'existence d'une société civile «dynamique».

Mme Pillay a, toutefois, noté que plusieurs autres réformes clés, y compris la législation qui permettra la mise en oeuvre des droits énoncés dans la constitution, «restent en suspens, tant au sein de l'exécutif que du législatif». Ainsi, de «nombreuses protections promises en vertu de la Constitution doivent encore se concrétiser dans la réalité», a-t-elle dit.

En relation avec l'adoption par le Royaume d'une nouvelle politique migratoire et le lancement d'une vaste opération de régularisation des immigrés en séjour illégal au Maroc, Mme Pillay a tenu à saluer les «réformes initiées dans le domaine de l'accueil des immigrés», affirmant qu'elle a rendu hommage publiquement à cette initiative royale lors de ses déplacements dans plusieurs capitales européennes.

Elle a également salué l'interaction positive du Maroc avec les recommandations de l'Examen périodique universel (EPU) du Conseil des droits de l'Homme des Nations-Unies, dont 140 recommandations sur 148 ont été acceptées par le Royaume, ce qui en fait un «bon exemple» pour les pays de la région.

En ce qui concerne le droit de manifester, Mme Pillay s'est dite «contente d'apprendre qu'au Maroc, des manifestations pacifiques peuvent avoir lieu», ajoutant avoir proposé, lors de ses discussions avec les autorités marocaines, l'organisation de sessions de formation aux agents de l'ordre pour «mieux les sensibiliser à leur première responsabilité qui consiste en la protection des citoyens».

Evoquant la question de la torture, la Haut-Commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme a souligné que les responsables marocains qu'elle a rencontrés l'ont assuré que «la torture n'était pas une politique de l'Etat et qu'il faudra du temps pour éradiquer les mauvaises habitudes. Des mesures, comme l'installation de la vidéosurveillance dans les commissariats de police et la formation des agents, ont été proposées», a-t-elle indiqué.

Mme Pillay a, d'autre part, fait état d'«une volonté politique au plus haut niveau pour poursuivre les efforts afin de fixer les bases fermes et solides des droits de l'Homme pour la société marocaine», laquelle volonté s'est clairement affichée, a-t-elle dit, au cours de l'audience que lui a accordée SM le Roi Mohammed VI et lors des discussions qu'elle a eues avec plusieurs responsables durant sa visite de travail au Maroc.

Au cours de l'audience royale, a-t-elle dit «j'ai eu la ferme impression que le Souverain est tout à fait déterminé à mener à bien les réformes qui ont été lancées».

La responsable onusienne a mis l'accent, dans ce sens, sur la nécessité d'«engendrer la culture du respect des droits de l'Homme dans toutes les institutions de l'Etat (...), notamment parmi les officiers de justice, les agents d'application de la loi, le personnel pénitentiaire et les fonctionnaires de l'administration aux niveaux national, régional et local».

Le nouveau modèle de développement dans les provinces du sud «jette les bases d'une véritable ouverture»

La Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme, Navi Pillay, a par ailleurs indiqué que le nouveau modèle de développement dans les provinces du sud, élaboré par le Conseil économique, social et environnemental (CESE), «jette les bases d'une véritable ouverture».

Dans une déclaration à la presse à l'issue de ses entretiens avec le président du CESE, Nizar Baraka, Mme Pillay a souligné que cette initiative tend également à «impliquer la population locale dans le processus de développement».

«Je souhaite féliciter le conseil pour avoir élaboré ce nouveau modèle. Je vois qu'il y a eu une concertation élargie, et beaucoup de transparence», a-t-elle affirmé.

Et d'ajouter que «nous allons continuer d'examiner ce modèle et voir comment il sera mis en œuvre».

Dans une déclaration similaire, M. Baraka a indiqué que cette rencontre a été l'occasion de présenter le nouveau modèle de développement des provinces du sud, conçu selon une approche participative qui part de la nécessité d'améliorer les conditions de vie de la population locale et de promouvoir la bonne gouvernance et le développement de ces provinces dans le cadre de la régionalisation avancée.

Lors de cette entrevue, a-t-il expliqué, l'accent a été mis sur les possibilités qu'offre ce nouveau modèle en terme d'accès à la nouvelle génération des droits de l'Homme apportée par la Constitution de 2011 qui permet un accès équitable des citoyens, notamment les jeunes et les femmes, à ces droits.

Mme Pillay entreprend une visite de travail au Maroc, la première depuis qu'elle a pris ses fonctions, en 2008, en tant que Haut-Commissaire des Nations-Unies aux droits de l'Homme.

Conseil national des droits de l'Homme